

مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) قراءة نقدية

ا.م.د محمد ياسين الشكري

جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى من سار على نهجه وهداه إلى يوم الدين
أما بعد :

فإنّ قراءة كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب بدقة، تتطلب الإلمام بقواعد النحو العربي بمدرستيهِ البصرية والكوفية ، لكي يتمكن الباحث من تحديد وجهة ابن هشام الى أيّ المدرستين ينتمي، لكن الذي حدث عند القراءة المكثفة بروز ظاهرة في هذا الكتاب التعليمي استحققت من الباحث التقصي فيها للوصول الى شيء ما، إذ تمثلت هذه الظاهرة بتكرار ابن هشام عند عرضه للمسائل النحوية بـ : قال بعضهم ، و: قال آخرون ، و : قيل ، و: قد قالوا : ، وغير ذلك من أقوال تستدعي نسبتها لقائلها أو لمدارسهم النحوية البصرية والكوفية ، لكنه لم ينسبها لهم ، وبعد تقصي تلك الأقوال وجد الباحث أن ما ذكره ابن هشام من هذه الأقوال هو للكوفيين من دون أن يصرح بذلك ، فلماذا لم يصرح ابن هشام بنسبة هذه الأقوال للكوفيين ؟ سؤال بحاجة الى اجابة، خاصة إذا ما أدركنا أن كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب كتاب تعليمي، وهذا بلسان مؤلفه، إذ ورد ذلك عبر مخاطبة مؤلفه طلبة العلم وكذلك العلماء، بقوله: 'وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب'، ولأهمية كتب أعراب القرآن، تأتي أهمية الكتاب. ومن هنا جاء سعي الباحث للكشف عن التوجه النحوي لابن هشام من خلال تمسكه بآراء النحو الكوفي عن طريق التصريح عنها تارة، وعدم التصريح عنها تارة أخرى.

أي إنّ مهمة البحث في هذه القراءة النقدية تسعى وبجدية إلى الكشف عما ينقله ابن هشام (ت ٧٦١هـ) من آراء نحوية كوفية في كتابه مغني اللبيب ولم يصرّح بها ،على أنّ سبب التركيز على تلك المواضع ، يتمثل في أن المواضع التي يُصرّح بها معلومة وواضحة من جانب، ومن الجانب الآخر قد تم تناولها بالدراسة.

إنّ مثل هذه القراءة تتطلب العودة إلى مصادر النحو الكوفي - على قلّتها - للإفادة منها في تحديد مواضع النحو الكوفي التي لم يُصرّح بها في مغني اللبيب، وفي ضوء هذا فإن: كتاب معاني القرآن للكسائي (ت ١٨٩هـ)، وكتاب معاني القرآن للقرآء (ت ٢٠٧هـ)، وكتاب معاني القرآن لثعلب (ت ٢٩١هـ)، وكتب الخلاف النحوي مثل : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، وكتاب ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) من المصادر القديمة التي تغني البحث كثيراً. أمّا المراجع الحديثة فهي كثيرة ومنها : مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي ، وكتاب ظاهرة الشذوذ في النحو العربي للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، والحروف العاملة في القرآن الكريم بين البلاغيين والنحويين للدكتور هادي عطية مطر، وغيرها من المراجع .ولقد اقتضى البحث أن يكون على تمهيد يحتوي تعريفاً بالنحو الكوفي ، وتعريفاً بكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب ،ثم متن البحث ويتضمن مواضع النحو الكوفي في المغني مما لم يصرح به ابن هشام.

إنّ الذي ينبغي الإشارة إليه يتمثل في أن النحو الكوفي هو القسم للنحو البصري ،ومجتمعان يؤلفان النحو العربي ، وهذا يجعل لكل منهما منهج ومصطلح وقواعد ينفرد فيها عن الآخر . والذي يلحظ على ابن هشام في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعراب يتمثل في استعماله وبكثرة : وقيل ، وقالوا ، وقال غيرهم ، ولقد اثبت البحث أن أغلب ما ذهب إليه ابن هشام من هذه الاستعمالات ،كان قاصداً به الكوفيين بدلالة وروده في كتبهم .

وقبل الولوج في تحديد مواضع النحو الكوفي في كتاب مغني اللبيب ، والتي لم يصرح بها ابن هشام فيه، نرى من الأجمل التقديم للموضوع بتعريف للنحو الكوفي من حيث النشأة وأبرز علمائه وأهم مؤلفاتهم، والتعريف بالكتاب- مدار البحث - ومؤلفه .

النحو الكوفي : النشأة والأعلام والميزات

عند الحديث عن نشأة هذا النحو ،ينبغي التذكير بأن علماء الكوفة كانوا قد شغلوا برواية الحديث والشعر ، وتعليم القرآن الكريم ودراسة قراءاته ، حتى أنه أنجبت الكوفة لوحدها ثلاثة من القراء السبعة المشهورين ، وهم (عاصم بن أبي النجود - والكسائي - و حمزة) .على أننا لا نغالي إذا ما قلنا أن علماء الكوفة لم يفتنوا إلى علم النحو إلا بعد مئة عام . ويُعدُّ الرواسي (ت ١٩٤هـ) أول كوفي أَلَّفَ في العربية ، وكتابه (الفصل) قد تم عرضه منه على الخليل بطلب منه فأطلع عليه حسب قوله (١)، وإنَّ كل ما في كتاب سيبويه من قول (قال الكوفي كذا)، فإنما يقصد الرواسي (٢).

ويُعدُّ الكسائي (ت ١٨٩هـ) مؤسساً لمدرسة الكوفة، وهو الذي أخذ عن الخليل (ت ١٧٥هـ)، وقرأ كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) سرّاً، وتلمذ على عمّه معاذ بن مسلم الهراء (ت ١٨٧هـ) ووضح علم الصرف، وأبو جعفر الرواسي الذي عُدَّ أول كوفي أَلَّفَ في العربية.

ولكن مدرسة الكوفة لم تتبلور إلا بعد أن تخرَّج على الكسائي كثيرون ، صاروا فيما بعد علماء الكوفة ورواد مذهبها ، إذ اتبعوا منهجاً جديداً ، ووضعوا مسلكاً أخرفي تقعيد القواعد ، ورسوموا خطأ لهذا العلم ، مما جعل مدرستهم تتميز عن مدرسة البصرة تميزاً ظاهراً (٣).

على أن مدرسة الكوفة انمازت بما يأتي :

- ١ - توسعها في منهج السماع عن كل أعرابي (في البداية أو في الحضر).
- ٢ - توسعها في قبول الرواية ، فكثُر في نقولهم المنحول والمصنوع .
- ٣ - أقامت قواعدها على ما متوافر بين أيديها من شواهد ، و لا اعتبار للأكثر عندهم ، إذ ما كان ضرورة أو شاذ في مدرسة البصرة ، كان له قاعدة خاصة في مدرستهم ، وهذا أدى إلى كثرة القواعد عندهم وتشعبها .
- ٤ - سمع كثرة اعتمادهم على السماع ، فقد كانوا أكثر استعمالاً للقياس من البصريين ، لأن قياسهم كان على الكثير والقليل والنادر والشاذ .
- ٥ - مدرسة الكوفة قدّمت السماع - دائماً - على القياس المجرد ورد الشاهد ، دون تحرُّ في ثبوته ، ثم القياس عليه وعلى الأصل . وتعدُّ هذه أهم الميزات التي انمازت بها مدرسة الكوفة .

مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)

إنَّ الحقيقة التي لا يمكن إنكارها تتمثل في أن هذا الكتاب كتاب قيم ومشهور ، إذ إنَّه كتاب حافل بالمسائل والشواهد والمناقشات وحكايات الخلاف بين المذاهب النحوية ، وبين النحويين أنفسهم ، فضلاً عن أنه رزق الشهرة لمؤلفه ، فكثُر الإقبال عليه ، وحظي باهتمام بعد وفاة مؤلفه ، فكثرت عليه الشروح والحواشي ، وانتشر بشكل واسع ، إذ يمكن القول إنَّه أصبح محفوظاً في دور الكتب في كل البلدان .

على أن الذي ينبغي أن يؤشر بشأن هذا الكتاب يتمثل بانفراد مؤلفه بنسق استطاع أن يضم أشتاتاً كثيرة في نظام ، وأن يجمع قواعد كلية تنطبق على ما لا يحصى من أجزاء وأنواع ، وحشد له من الشواهد كثرة قلَّ أن تجتمع في كتاب ، وكانت له ملاحظ ومآخذ على كتب النحويين المشهورة ، نعاها عليه واجتهد في اجتنابها في هذا الكتاب . يقول ابن هشام : ”...بل لأنني وضعت الكتاب لمتعاطي التفسير والعربية جميعاً ” (٤). ولقد

تفرد ابن هشام بطريق ميّزته بين النحويين ، وكان كتابه على قسمين :

القسم الأول : أداره على (الأدوات في اللغة العربية) فبعد أن أحصاها وحصرها (عاملة وغير عاملة)، قام بجمع كل ما استطاع من شواهدا أداة أداة، حتى إذا تم له جمع الشواهد على أداة ما، أمعن فيها وفي شواهدها ثم نسق معانيها المختلفة وأحكامها تبعاً لهذه المعاني ، وتحقق من ذلك فائدتان، هما: نتاج مادة قيّمة غزيرة في النحو المؤسس على الشواهد الصحيحة، والوقوف على معاني مختلفة واستعمالات صحيحة للأدوات في اللغة العربية .

القسم الثاني : وكان مقسماً على ثمانية أبواب ، وهي :

الأول :في تفسير المفردات(حروفاً وأفعالاً وأسماءً) وذكر أحكامها .

الثاني :في الجملة وأقسامها وأحكامها .

الثالث :في شبه الجملة وأحكامها .

الرابع :في ذكر أحكام يكثر دورها ،ويقبح بالمعرب جهلها .

الخامس : في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها .

السادس : في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها .

السابع : في كيفية الإعراب

الثامن : في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية .

والذي يمكن ملاحظته على منهج ابن هشام يتمثل في اعتماده على القرآن الكريم في استنباط معاني الحروف وأحكامها .ولكن هذا لا يعني خلو الكتاب من المآخذ عليه ، بل يكفي القول أن هذه الدراسة قامت على واحدة من المآخذ على الكتاب التي تمثلت ب(ما لم يصرح به ابن هشام من النحو الكوفي في كتابه مغني اللبيب).

أمّا المؤلف، فكما ورد في ترجمته بمقدمة الكتاب ، فهو الإمام الذي فاق أقرانه ،وسبق من تقدمه، وأعيب من يأتي بعده ،الذي لا يُشَقُّ غباره في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ،أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري . ولد بالقاهرة في ٧٠٨ هـ ، قرأ لابن السراج، وسمع على أبي حيّان ديوان زهير بن أبي سلمى المزني . وتفقه أول الأمر على مذهب الشافعي ،ثم

تحنبل فحفظ مختصر الخرقى قبيل وفاته بخمس سنين .تخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتصدّر لنع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة.

وقد نقل ابن خلدون(٥) قولهم عن ابن هشام : ”ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه ... وإنّ ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه ” .ولابن هشام مصنفات كثيرة تدل على عقلية علمية لها وزنها، ولها مكانتها بين علماء العصر الذي عاش فيه.

آراء نحاة الكوفة التي لم ينسبها ابن هشام لهم في كتابه المغني:

بعد قراءة كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعراب بدقة متناهية ، لوحظ أن ابن هشام يشير وبكثرة الى نقله عن الكوفيين ، فمرة يشير الى النقل عن الكوفيين صراحةً، ومرة ينقل عن الفراء ، ومرة ينقل عن الكسائي ، وأخرى ينقل عن ثعلب ، وما أروع ذلك النقل الذي يعود بكل حق لصاحبه، لكن في الوقت نفسه نجد أن ابن هشام ينقل عن الكوفيين وبكثرة من دون الإشارة إلى ذلك، أي : أنه ينقل عن الكوفيين دون أن يُصرّح بذلك، وكان يكتفي بالقول: وقيل ، وقد قالوا ، وقالوا، وقال بعضهم . ومن هنا كانت مهمة هذا البحث، إذ تبنى الكشف عن تلك المواضع، عبر إرجاعها إلى مصادرها، وذهب الباحث إلى عرض المواضع في ضوء ما وردت في المغني.

ففي باب تفسير المفردات وذكر أحكامها :

قال ابن هشام(٦): ”وقد قالوا في قوله تعالى﴿أَفَمَنْ هُوَ قَاتِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾الرد٣٣:إن التقدير: كمن ليس كذلك، أو لم يُوحّدوه، ويكون(وجعلوا لله شركاء)معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني” .

والحقيقة أن هذا القول ذهب إليه الكوفيون، إذ قال الكسائي (٧) في معانيه : التقدير : كشركتهم. وقاله الفراء بقوله (٨): ” ترك جوابه ولم يقل : كذا وكذا، لأن المعنى معلوم، وقد بيّنه ما بعده، إذ قال ،كأنه في المعنى قال: {أَفَمَنْ هُوَ قَاتِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ} الرعد ٣٣ كشركتهم الذين اتخذوهم ” ومثله قول الشاعر (٩) :

تَحْيِرِي حَيَّرْتُ أَمْ عَالٍ بين قصير شبره تَبَالٍ
أذاكِ أم منخرقِ السربال ولا يزال آخر الليالي
مُتَلَفَ مالٍ ومُفِيدَ مالٍ

تخييري بين كذا وبين مُنخرقِ السربال : فلما أن أتى به في الذكر كفى من اعادة الأعراب عليه.

وقال ابن هشام (١٠): ” وقالوا: التقدير في قوله تعالى {أَفَمَنْ يَنْقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} الزمر ٢٤، أي: كمن يُنعم في الجنة ،وفي قوله تعالى {أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا} فاطر ٨، أي: كمن هداه الله ،بدليل قوله تعالى {فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ} فاطر ٨، أو التقدير: ذهبت نفسك عليهم حسرةً، بدليل قوله تعالى {فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ} فاطر ٨ ”.

ويعد البحث وجد الباحث أن الكسائي هو الذي قال بهذا القول ، وتابعه الفراء، قال الكسائي (١١): ” قوله تعالى {أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا} فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ} فاطر ٨: من : في موضع رفع بالابتداء ،وخبره محذوف لما دل عليه ، والذي دلّ عليه {فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ} ،والمعنى : أفمن زُيِّنَ له سوء عمله فرآه حسناً ذهبت نفسك عليهم حسرات ،قال : وهذا كلام عربي حسن ظريف لا يعرفه إلا القليل ”. وقال الفراء (١٢): ” وقوله { أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا} فاطر ٨، يقول : شَبَّه عليه عمله، فرأى سيئه حسناً. ثم قال {فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ}، فكان الجواب مُتبعاً بقوله {فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ} واكتفى باتباع الجواب بالكلمة الثانية لأنها كافية من جواب الأولى ” . وقال الفراء (١٣): ” ولو أخرج الجواب كله كان : أفمن زين له سوء عمله

ذهبت نفسك أو تذهب نفسك، لأن قوله (فلا تذهب) نهي يدل على أن مانهه عنه قد مضى في صدر الكلمة . ومثله في الكلام : إذا غضبت فلا تقتل ، كأنه كان يقتل على الغضب ، فنهى عن ذلك ” .

ومما تقدم يتبين أن الكسائي والفراء هما من قالوا بذلك التقدير ، وهما أعمدة المدرسة الكوفية، ولما نقل ابن هشام ، فإنه لم يصرح بأنه من النحو الكوفي .

وفي حديثه عن (إن):

قال ابن هشام(١٤): ” وخرَج جماعة على (أن) نافية في قوله تعالى {لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوْاً لَاتَّخَذْنَا مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ} الأنبياء ١٧. وعند العودة إلى كتب النحو ، وجد الباحث أن هذا القول للكوفيين(١٥)، قال الفراء : ” وقوله (إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ) جاء في التفسير: ما كنا فاعلين، و(إن) قد تكون في معنى(ما)كقوله {إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ} فاطر ٢٣ ، وقد تكون (إن) التي في مذهب جزاء فيكون: إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ وَلَكِنَّا لَنَفْعَلُ . وهو أشبه الوجهين بمذهب العربية والله أعلم ” .

وفي سياق الحديث عن معاني(ما) قال ابن هشام (١٦): ” وقوله تعالى {وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ} الأحقاف ٢٦ ، أي : في الذي ما مكناكم فيه ، وقيل : بل هي في الآية بمعنى (قد)، وإن من ذلك {فَذَكَّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذُّكْرَى} الأعلى ٩ ، وقيل : في هذه الآية : إنَّ التقدير (وإن لم تنفع) مثل {وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ} النحل ٨١ ، أي: والبرد ” .

على أن هذا القول للفراء ، وتابعه ثعلب ، قال الفراء(١٧): ” وقوله تعالى {وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ} الأحقاف ٢٦ ، يقول: في الذي لم تمكنكم فيه، و(إن) بمنزلة (ما) في الجحد ” . وقال: ” قوله تعالى {وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ} النحل ٨١ ، أي : وتقي البرد، إذ ترك ذلك لأن معناه معلوم والله أعلم ” . وقال ثعلب (١٨): ” قوله تعالى {وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ} الأحقاف ٢٦ ، الفراء يقول : فيما لم تمكنكم فيه ” .

وذهب ثعلب الى القول : (إن) بمعنى (قد)، وذلك في قوله تعالى {فَذَكَّرْ إِنَّ نَفَعَتِ الذُّكْرَى} الأعلى ٩. ومما تقدم يتبين أن هذا قول للكوفيين، إذ قال به الفراء كثيراً. في معانيه، وقد تابعه ثعلب وقال به في أكثر من موضع من مجالسه، ومعانيه.

وفي الحديث عن وجود معان آخر لـ(أن) قال ابن هشام (١٩): ” من المعاني الآخر لـ(أن) هو النفي كـ(إن) المكسورة أيضاً، قاله بعضهم في قوله تعالى {وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ بَيْنَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلٌ مَا أُوتِيْتُمْ} آل عمران ٧٣، وقيل إن المعنى: ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحدٌ مثل ما أُوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض ”.

والذي ينبغي الإشارة إليه بهذا الشأن يتمثل في أن ما قاله ابن هشام هو قول الفراء، إذ قال الفراء ما نصّه (٢٠): ” وقوله: أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلٌ مَا أُوتِيْتُمْ، يقول: لا تصدّقوا أن يؤتى أحدٌ مثل ما أُوتيتم. وأُوتيت (تؤمنوا) على (أن يؤتى)، كأنه قال: ولا تؤمنوا أن يعطى أحدٌ مثل ما أعطيتم، فهذا وجه ”. أي أن الفراء قال: وصلحت (أحد) لأن معنى (أن) معنى (لا).

وفي سياق حديثه عن الشأن نفسه، قال ابن هشام (٢١): ”...والرابع من المعاني: (أن) تكون بمعنى (لئلا)، قيل به في {يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا} النساء ١٧٦ ”. على أن هذا القول ذكره الكسائي في معانيه في قوله تعالى {يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا}، فقال (٢٢): ” المعنى: يبين الله لكم لئلا تضلّوا ”. وهو ما ذهب إليه الفراء، إذ قال (٢٣): ” وقوله {يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا}، معناه: ألا تضلّوا. ولذلك صلحت (لا) في موضع (أن). هذه محنة- امتحان- (أن) إذا صلحت في موضعها (لئلا) و(كيلا) صلحت (لا) ”. وقال الفراء في موضع آخر من معانيه (٢٤): ” وقوله {أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابُ} الأنعام ١٥٦: (أن) في موضع نصب من مكانين. أحدهما: أنزلناه لئلا تقولوا إنّما أنزل. والآخر من قوله واتقوا أن تقولوا، (لا) يصلح في موضع (أن) ها هنا كقوله {يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا} النساء ١٧٦ يصلح فيه (لا تضلّون) كما قال: {كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ} الشعراء ٢٠٠ - ٢٠١ ”.

وفي كلامه على لزوم الفاء في جواب (أما):

ذهب ابن هشام إلى القول (٢٥): ” فإن قلت :فقد حذف في التنزيل في قوله تعالى {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ} آل عمران ١٠٦ ،قلت : الأصل : فيقال لهم أكفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول ،فتبعه الفاء في الحذف ”.

إلا أن الذي لا يمكن غض الطرف عنه ،يتمثل في أن هذا القول قال به الفراء (٢٦): ”وقوله {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ} آل عمران ١٠٦ ، يقال:(أما) لا بد لها من الفاء جواباً فأين هي؟ فيقال: إنها كانت معقول مضمرة ، فلما سقط القول سقطت الفاء معه ، والمعنى - والله أعلم- فأما الذين اسودت وجوههم فيقال: أكفرتم ،فسقطت الفاء مع (فيقال) ،والقول قد يُضمَر .ومنه في كتاب الله شيء كثير ”.أي: أن (أما) لا بد لها من أن تجاب بالفاء ،ولكنها سقطت لما سقط الفعل الذي أضمَر . وقد قاله الفراء في موضع آخر (٢٧) ، عندما ذهب إلى القول :”...ومثل قوله {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ} المعنى - والله أعلم- ” فيقال : أكفرتم .وأكد الفراء ذلك ثالثة (٢٨) بقوله : وقوله تعالى {وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُنزِلُ عَلَيْكُمْ} الجاثية ٣١ أضمَر القول فيقال : أفلم ، ومثله قوله {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ} آل عمران ١٠٦ ، معناه فيقال : أكفرتم ،والله أعلم . وذلك أن (أما) لا بد لها من أن تجاب بالفاء ، ولكنها سقطت لما سقط الفعل الذي اضمَر .أي أن الفراء بحث عن الفاء في جواب (أما) في قوله تعالى {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ} وهو يبحث عن استواء القاعدة النحوية ، ولذلك يقول: إنَّ (أما) لا بد لها من الفاء جواباً فأين هي ؟ فيقال : إنها كانت مع قول مضمرة ، فلما سقط القول سقطت الفاء معه (٢٩) . وعلى الرغم من كل هذا التأكيد في قول الفراء بشأن هذه المسألة ، إلا أن ابن هشام لم يقل بأن هذا القول للكوفيين ، بل لم يذكر ذلك أو يُصرِّح باسم الفراء .

وفي سياق كلام ابن هشام عن (أما) :

قال ابن هشام (٣٠): ” وقد يُتْرَك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر ،أو بكلام يُذكر بعدها في موضع ذلك القسم ، فالأول نحو...والثاني نحو: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ

وَأَحْزُرُ مُتَشَابِهَاتٍ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ {آل عمران ٧ ، أي : وأما غيرهم فيؤمنون به ، ويكلمون معناه إلى ربهم ، ويدل على ذلك { وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا {آل عمران ٧ ، أي : كل من المتشابه والمحكم من عند الله ، والإيمان بهما واجب ، وكأنه قيل : وأما الراسخون في العلم فيقولون ، وهذه الآية في (أما المفتوحة) نظير قولك في (إما المكسورة): ” إما أن تنطق بخبير (وإلا فاسكت)) ، وسيأتي ذلك ، كذا ظهر لي ، وعلى هذا فالوقف على {إِلَّا اللَّهُ} ، وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة * فتأملها ” .

والذي يدقق النظر في هذا القول سيجد أن الكوفيين هم من قالوا به ، إذ قال الكسائي (٣١) : ” وقوله تعالى { وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا {آل عمران ٧ : الراسخون مقطوع مما قبله والكلام تم عند قوله {إِلَّا اللَّهُ} ” .

ولقد تابعه الفراء في ذلك القول بقوله (٣٢): ” قال {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ} ثم استأنف (الراسخون) فرفعهم ب(يقولون) لا بإتباعهم إعراب الله . وفي قراءة أبي (ويقول الراسخون) ، وفي قراءة عبد الله (إن تأويله إلا عند الله ، والراسخون في العلم يقولون) ” . وعندما قال : فرفعهم ب (يقولون) ، أي : مبتدأ وخبر ، وقوله لا بإتباعهم إعراب الله : أي : لا بالعطف على لفظ الجلالة .

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن قول ابن هشام قد سبقه إليه الكوفيون -الكسائي والفراء ، وكان الأجدر به أن يشير إلى ذلك ، لأن قواعد النحو الكوفي كما يرى الباحث لا يمكن عدّها من القواعد العامة التي لا تحتاج إلى توثيق أو معرفة صاحبه ، بحجة أنها أشياء لا تنسب إلى شخص بعينه ، وحتى لو سلمنا بهذا التسويغ ، فهو لم يكن باباً لإلغاء التوثيق .

وفي باب الكلام عن معاني (أو) :

ذهب ابن هشام الى القول(٣٣) : ” والثاني: الإبهام ، نحو {وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} سبأ ٢٤ الشاهد في الأولى ”.

غير أن الذي يقرأ كتاب الفراء يجد هذا القول فيه ، قال الفراء(٣٤) : ” وقوله { وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى} يقال المفسرون معناه: وأنا لعلى هدى وأنتم في ضلال مبين ، معنى (أو) معنى (الواو) عندكم، وكذلك هو في المعنى. غير أن العربية على غير ذلك : لا تكون (أو) بمنزلة (الواو). ولكنها تكون في الأمر المفوض، كما تقول: إن شئت فخذ درهماً أو اثنين، فله أن يأخذ واحداً أو اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثة ”.

وذكر ابن هشام أن هناك معنى آخر لـ(أو) بقوله(٣٥): إنَّ المعنى الثامن لها أن تكون بمعنى (إلا) في الاستثناء. والحقيقة أن هذا القول هو ما ذهب إليه الكوفيون ، إذ قال الفراء (٣٦) : ” وقوله { أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ} آل عمران ٧٣ في معنى (حتى) وفي معنى (إلا) كما تقول في الكلام :تعلَّقْ به أبداً أو يعطيك حفاك، فتصلح (حتى) و(إلا) في موضع آخر .وكان من الأولى بابن هشام أن يذكر أن هذا القول للكوفيين ، إن لم يرغب بذكر الفراء، إلا أن ذلك لم يحدث.

وفي حديثه عن (إذا) وعملها :

ذكر ابن هشام (٣٧) أنه : لا تعمل (إذا) الجزم إلا في ضرورة، كقوله:

استغنٍ ما أغناكَ رَبُّكَ بالغنى وإذا تُصَبِّكَ خصاصةً فتجملٍ**

على اننا نجد الفراء يقول(٣٨): من العرب من يجزم بـ(إذا)، فيقول : إذا تقم أقم.

وعن خروج (إذا) عن الاستقبال، ذهب ابن هشام إلى القول(٣٩): ” وذلك على وجهين :أحدهما أن تجيء للماضي كما تجيء (إذ) للمستقبل في قول بعضهم ،وذلك كقوله تعالى {وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ

قُلْتُ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ {التوبة ٩٢} وقوله {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا} الجمعة ١١”.

ولقد ذهب الكوفيون إلى ذلك القول، إذ نجد في كتاب معاني القرآن للفراء (٤٠): ” وقوله لِيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ آلَ عَمْرَانَ ١٥٦ كان ينبغي في العربية أن يُقال: وقالوا لإخوانهم إذ ضربوا في الأرض، لأنه ماضٍ، كما تقول: ضربتك إذ قمت ولا تقول: ضربتك إذا قُمت. وذلك جائز، والذي في كتاب الله عربي حسنٌ، لأن القول وإن كان ماضياً في اللفظ فهو في معنى الاستقبال، فأنت تقول للرجل: أحبب من أحبك، وأحبب كل رجل أحبك. فيكون الفعل ماضياً وهو يصلح للمستقبل. ومن ذلك أن يقول الرجل للرجل: كنت صابراً إذا ضربتك، لأن المعنى: كنت كلما ضربت تصبر. فإذا قلت: كنت صابراً إذ ضربت، فإنما أخبرت عن صبره في ضربٍ واحد ”.

وفي حديثه عن معاني الباء :

قال ابن هشام (٤١): ” والمعنى السادس لها الظرفية نحو {وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} آل عمران ١٢٣ {إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ} القمر ٣٤ ”.

على أن هذا القول ذهب إليه الفراء بقوله (٤٢): ” وقوله {وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَّبَتْ} التوبة ٢٥: الباء هاهنا بمنزلة (في)، كما تقول: ضاقت عليكم الأرض في رُحبها وبرُحبها ”.

وقال الفراء في موضع آخر من معانيه (٤٣): ” وقد وجدنا من العرب من يجعل (في) موضع الباء فيقول: أدخلك الله بالجنة، يريد: في الجنة ”.

ولقد ذكر ابن هشام في معرض حديثه عن مفردات حرف الباء أن (٤٤): ” (بلى) حرف جواب أصلي الألف، وقال جماعة: الأصل (بل) والألف زائدة ”. ولم يذكر أن أحداً قبله ذكر ذلك.

على أن الكسائي ذكر ذلك فقال (٤٥): ” قوله تعالى لِيَلِي مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ {البقرة ٨١} : الفرق بين (بلى) و(نعم) أن (بلى) إقرار بعد جحد، و(نعم) جواب استفهام بعد جحد”. وقد تابعه الفراء بالقول في ذلك المعنى، فقال (٤٦): ” وَضِعَتْ (بلى) لكل إقرار في أوله جحد... فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ويقرّوا بما بعده فاختاروا (بلى) لأن أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد إذا قالوا : ما قال عبد الله بل زيد، فكانت (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا فيها ألفاً يصلح فيها الوقوف عليها، ويكون رجوعاً عن الجحد فقط ، وإقرار بالفعل الذي بعد الجحد، فقالوا: (بلى) فدلّت الألف على معنى الإقرار والإنعام، ودلّ لفظ (بل) على الرجوع عن الجحد فقط ”.

وفي حديثه عن مفردات حرف الحاء: لقد ذكر ابن هشام عند الحديث عن (حتى) (٤٧): ” أن الفعل لا يرتفع بعد (حتى) إلا بثلاثة شروط، الثاني منها : أن يكون مُسَبِّباً عما قبلها ، فلا يجوز القول : سرتُ حتى تطلع الشمس ” .

وبعد قراءة في كتب النحو الكوفي ، وجد الباحث أن الكسائي قال بذلك (٤٨)، وكذلك الفراء فهو الآخر قد قال (٤٩) : ” و لحتى ثلاثة معانٍ في يفعل ، وثلاثة معانٍ في الأسماء، فإذا رأيت قبلها فعلاً ماضياً وبعدها يفعل في معنى مضي وليس ما قبل (حتى يفعل) يطول فارفع يفعل بعدها، كقولك : جنئت حتى أكون معك قريباً. وكان أكثر النحويين ينصبون الفعل بعد (حتى) وإن كان ماضياً إذا كان لغير الأول ، فيقولون : سرت حتى يدخلها زيد، فزعم الكسائي أنه سمع العرب نقول : سرتنا حتى تطلع الشمس بزُبالة ، فرفع والفعل للشمس ”. وذكر ذلك السيوطي ، وغيره (٥٠).

وفي كلامه عن (غير) :

تحدث ابن هشام بقوله (٥١): ” قوله تعالى {لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} النساء ٩٥ يقرأ برفع (غير)، إمّا على أنه صفة لـ(قاعدون) لأنهم جنس، وإمّا على أنه استثناء وأبدل ” .

على أن هذا القول ذكره الفراء في كتابه (٥٢) عند الحديث عن قوله تعالى {لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} النساء ٩٥ فقال : يرفع (غير) لتكون كالنعت لـ(القاعدين)...وقد ذُكِرَ أن (غير) نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب، إلا أن اقتران (غير) بالقاعدين يكاد يُوجب الرفع،...وقد يكون نصباً على أنه حال...ولو قُرِئَتْ خفضاً لكان وجهاً تُجعل من صفة المؤمنين)). وذكره العكبري في كتابه (٥٣).

ولقد ذكر ذلك ثعلب بقوله (٥٤): ” وقوله تعالى {لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} النساء ٩٥: يرفع (غير) نعتاً للقاعدين ، وينصب على الاستثناء وعلى أنها حال ويخفض نعتاً من المؤمنين ” .

وعند حديث ابن هشام في باب مفردات حرف الحاء ، قال (٥٥) : ” قوله تعالى {هَذَا فَلْيَذوقوه حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ} ص ٥٧ أن الخبر (حَمِيمٌ) وما بينهما معترض، أو (هذا) منصوب بمحذوف يُفسره (فَلْيَذوقوه) مثل {وَأَيَّيَ فَازَهُبُونَ} البقرة ٤٠، وعلى هذا فحميم بتقدير : وهو حميم ” .

والحقيقة أن الفراء هو من ذهب إلى هذا القول في كتابه معاني القرآن، إذ يقول (٥٦): ” وقوله عز وجل {هَذَا فَلْيَذوقوه حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ} ص ٥٧: رفعت الحميم والغساق بـ(هذا) مقدما ومؤخرأ. والمعنى هذا حميم وغساق فليذوقوه، وذكر أيضاً : ويكون (هذا) في موضع رفع ، وموضع نصب ، فمن نصب أضمر قبلها ” .

لكن الذي ينبغي الإشارة إليه هنا هو إمكانية ابن هشام في مزج كلامه بكلام غيره إلى الحد الذي يصعب الفصل بينهما ، إلا عن طريق المراجعة الحرفية للألفاظ والقيام بعملية مقارنة دقيقة بين النصوص ، حتى يتبين المزج الذي يقصده ويسعى إليه.

وفي حديثه عن المشاركات بين (كم الخبرية) و(كم الاستفهامية):

ذكر ابن هشام (٥٧): ” أما قول بعضهم في {أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ} ليس ٣١ : أبدلت (أَنْ) وصلتها من (كم) فمردود، بأن عامل البديل هو عامل المبدل منه، فإن قُدِّرَ عامل المبدل منه يَرَوْا فَكَمْ لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها ” .

وهذا القول ذكره الفراء في معانيه، إذ قال (٥٨) : ” ...وقوله {أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ} فُتِحَتْ أَلْفَهَا ، لأن المعنى : ألم يروا أنهم إليه لا يرجعون .وقد كسرهما الحسن البصري، كأنه لم يوقع الرؤية على (كم) فلم يوقعها على (أَنْ)، وإن شئت كسرتها على الاستئناف وجعلت (كم) منصوبة بوقوع (يروا) عليها ” .

وعلى الرغم من أن ابن هشام لم يصرح بالنحو الكوفي ، ففي الوقت نفسه نجده ينسب ما هو للكوفيين لغيرهم ، ففي الحديث عن (كم) الخبرية و(كم) الاستفهامية ، ينسب قول الفراء الى ابن عصفور (٥٩)، ففي رده على ابن عصفور القائل: أن (كم) في قوله تعالى {أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم} السجدة ٢٦ فاعل، أنه قول مردود بأن (كم) لها الصدر ، وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم أو الهدي المدلول عليه بالفعل ، أو جملة (أهلكنا). و الحقيقة أن القول بأن الفاعل في هذا النص القرآني هو.....أو جملة (أهلكنا) هو رأي الفراء ،عندما قال (٦٠) : ” وقوله {أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ} يبين لهم إذا نظروا {كَمْ أَهْلَكْنَا} و(كم) في موضع نصب لا يكون غيره. ومثله في الكلام : أو لم يبين لك من يعمل خيراً يُجَزَّ به. فجملة الكلام فيها معنى رفع. ومثله أن تقول : قد تبين لي أقام عبد الله أم زيد، في الاستفهام ، معنى رفع... ” .وبهذا فإن ما عزاه ابن هشام من قول إلى ابن عصفور لم يكن كذلك ، بل هو قول قال به الفراء.

وفي حديثه عن اللام المبيّنة للفاعل:

قال ابن هشام(٦١): ” واختلف في قوله تعالى {أَبْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمُ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَافاً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ} المؤمنون ٣٥- ٣٦، فقيل : اللام زائدة ، و(ما)فاعل ”

ويرى الباحث أن ابن هشام لم يُنصف الكوفيين ، إذ لم يشر إليهم، بل يكتفي بالقول: قيل، أو : قالوا .في حين أن أصل القول للكوفيين . والرأي الذي ذكره ابن هشام ب(قيل) أن : اللام زائدة، و(ما) فاعل، هو رأي الفراء (٦٢) الذي قال به :” وقوله هيهات هيهات لما توعدون ،لو لم تكن في (ما)اللام كان صواباً، ودخول اللام عربي. ومثله في الكلام هيهات لك وهيهات أنت منّا، وهيهات لأرضك، قال الشاعر :

فايهات ايها العقيق ومَن به وايهاات وصل بالعقيق نواصله

فمَن لم يدخل اللام رفع الاسم . ومعنى هيهات بعيد كأنه قال : بعيد (ما توعدون) وبعيد العقيق وأهله. ومَن أدخل اللام قال (هيهات) أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة بعيد و قريب، فأدخلت لها اللام كما يُقال : (هلم لك) إذ لم تكن مأخوذة من فعل . فإذا قالوا : (أقبل) لم يقولوا : (أقبل لك) لأنه يحتمل ضمير الاسم ”.

وعنما تحدث عن(لا) في باب حرف اللام :

قال ابن هشام (٦٣) : ” وأما قوله تعالى {فَلَا أَقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ} {البلد ١١: إِنَّ (لا) فيه مكررة في المعنى ، لأن المعنى ، فلا فُك رغبة ولا أطمع مسكيناً ، لأن ذلك تفسير للعقبة، قاله الزمخشري ”.

لكن الذي ينبغي قوله هو أن هذا القول حتى وإن كان للزمخشري ، فهو من توجيه الفراء الذي قال (٦٤):” وقوله عز وجل {فَلَا أَقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ} {البلد ١١ ولم يُضَمَّ إلى قوله (فَلَا أَقْتَحَمَ) كلام آخر فيه (لا)، لأن العرب لا تكاد تفرد (لا)في الكلام حتى يعيدها عليه في كلام آخر ، كما قال عز وجل{فَلَا صَدَّقَ وَلَا

صَلَّى {الْقِيَامَةَ} ٣١ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ {يونس} ٦٢ وهو مما كان في آخره معناه، فاكتفى بوحدة من أخرى. ألا ترى أنه فسّر اقتحام العقبة بشيئين ، فقال : فكّ رقبة ، أو إطعام في يوم ذي مسبغة ، ثم كان (من الذين آمنوا) ففسرّها بثلاثة أشياء ، فكأنه كان في أول الكلام ، فلا فعل ذا ولاذا ولاذا .”

و في سياق حديثه عن السياق نفسه قال ابن هشام(٦٥) : ”الموضع الرابع :{وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ} {الأنبياء} ٩٥ فقيل : لا زائدة ، والمعنى : ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر الى قيام الساعة ، وعلى هذا ف(حرام) خبر مقدّم وجوباً لأن المخبر عنه (أن وصلتها) .”

إلا أننا وعبر متابعة علماء النحو الكوفي بدءاً من الكسائي ثم الفراء و ثعلب وابن الأنباري ، وجد الباحث أنهم يتفقون بشأن هذه المسألة، فالكسائي يقول (٦٦) ذلك في أكثر من موضع في معانيه، منها: ((قوله تعالى {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ} {الأنعام} ١٠٩: إِنَّ (لا) زائدة . وقال بذلك الفراء (٦٧): ” وقوله {قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدُ إِذْ أَمَرْتُكَ} {الأعراف} ١٢ ، المعنى - والله أعلم - ما منعك أن تسجد، (أن) في هذا الموضع تصحبها (لا) ،وتكون (لا) صلة. كذلك تفعل بما كان في أوله جدد ”. وقال الفراء في موضع آخر (٦٨): ”...وقوله {لِنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ} {الحديد} ٢٩ والعرب تجعل (لا) صلة في كل كلام دخل في آخره جدد ، أو في أوله جدد غير مُصرّح، فهذا مما دخل آخره الجدد، فجعلت (لا) في أوله صلة ، وأما الجدد السابق الذي لم يصرح به فقوله عز وجل {قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدُ} {الأعراف} ١٢ وقوله {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ} {الأنعام} ١٠٩، وقوله {وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ} {الأنبياء} ٩٥، وفي الحرام معنى الجدد والمنع ، وفي قوله {وَمَا يُشْعِرُكُمْ} فلذلك جعلت (لا) بعده صلة معناها السقوط من الكلام .”

وتحدث عما يتعلق بجواب (لما) وأنه يكون فعلاً مضارعاً عند ابن عصفور: إذ استشهد ابن هشام بقوله تعالى {فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ} هود ٧٤ قائلًا (٦٩): ” إنَّ الجواب (جاءته البشرية) على زيادة الواو ، أو محذوف ، أي : أقبل يجادلنا ” .

وأن الحقيقة تشير إلى أن هذا القول قال به الفراء (٧٠): ” وقوله { فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ } ولم يقل : جادلنا . ومثله في الكلام لا يأتي إلا بفعل ماض كقولك: (فلما أتاني أتيتي). وقد يجوز (فلما أتاني أثب عليه)، كأنه قال : أقبلتُ أثب عليه ” .

وفي حديثه عن (ما) الشرطية غير الزمانية :

يقول ابن هشام (٧١) : ” وقد جوزت في {وَمَا بِكُمْ مِّنْ نَّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ} النحل ٥٣ ، على أن الأصل : وما يكن ، ثم حذف فعل الشرط ” .

إلا أننا نجد ما ذهب إليه ابن هشام هنا ، سبقه إليه الكوفيون، قال الفراء (٧٢) : ” وقوله {وَمَا بِكُمْ مِّنْ نَّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ} النحل ٥٣: (ما) في معنى جزاء ولها فعل مضمرة ، كأنك قلت : ما يكن بكم من نعمة فمن الله ، لأن الجزاء لا بد له من فعل مجزوم ، إن ظهر فهو جزم ، وإن لم يظهر فهو مضمرة ، كما قال الشاعر :

إن العقل في أمواننا لا نضق به ذراعاً - وإن صبراً فنعرف للصبر **

فإن الشاعر أراد (إن يكن) فأضمرها ، ولو جعلت (ما بكم) في معنى (الذي) جاز وجعلت صلته (بكم) و (ما) حينئذ في موضع رفع بقوله (فمن الله)، وأدخل الفاء كما قال تبارك وتعالى {قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَتَّقُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَكُمْ مِنَ الْجَمْعَةِ ٨} ، وكل اسم وصل ، مثل (من وما والذي) فقد يجوز دخول الفاء في خبره ، لأنه مضارع للجزاء ، والجزاء قد يجاب بالفاء . ولا يجوز (أخوك فهو قائم) ، لأنه اسم غير موصول ، وكذلك : ما لك لي . فإن قلت : ما لك جاز أن تقول : فهو لي ، وإن ألقيت الفاء فصواب . وما ورد عليك فقسه على هذا . وكذلك النكرة الموصولة . تقول : رجل يقول الحق فهو أحب إلي من قائل الباطل ، وإلقاء الفاء أجود في كلاً من دخولها ” . وفي سياق حديث ابن هشام عن (ما) في الفصل الذي عقده للتدريب ، يقول (٧٣): ” والأرجح في {لَتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ} يس ٦ أنها نافية ، بدليل {وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ} سبأ ٤٤ وتحتمل الموصولة ” .

وهذا القول للفراء، إذ يقول في معانيه (٧٤): ” وقوله {لَتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ} يس ٦ يُقال: لتنذر قوماً لم يُنذر آبَاؤُهُم ،أي: لم تنذرهم ولا أتاها رسول قبلك. ويقال: لتنذرهم بما أنذر آبَاؤُهُم ، ثم تلقى الباء ، فيكون (ما) في موضع نصب كما قال {فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَتَمُودَ} فصلت ١٣ ”.

وعندما تحدث ابن هشام عن (ما) المصدرية:

قال ابن هشام (٧٥): ” وقوله تعالى { وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ } يوسف ٨٠: (ما) إما زائدة ، ف (من) متعلقة بـ (فرطتم). وإما مصدرية ، فقيل : موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء ، وخبره (من قبل) ” . وهو لحد الآن لم يشر الى الكوفيين . إلا أننا نجد أن الفراء هو الذي يقول ذلك (٧٦) : ” وقوله { قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْتِقًا مِّنَ اللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ } يوسف ٨٠ ، (ما) التي مع (فرطتم) في موضع رفع كأنه قال : ومن قبل هذا تفريطكم في يوسف ” .

وفي سياق حديث ابن هشام عن (واو الثمانية):

قال ابن هشام (٧٧): ” واستدلوا على ذلك بآيات ، إحداها {سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا} الكهف ٢٢ ، وقيل : هي ذلك لعطف جملة على جملة ، إذ التقدير هم سبعة ” . إلا أن الذي ينبغي الإشارة إليه بشأن القول بهذا العطف ، ما قاله الفراء (٧٨): ” وقوله {وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً} النساء ١٧١ ، أي تقولوا : هم ثلاثة ، كقوله تعالى {سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ} الكهف ٢٢ ، فكل ما رأيت بعد القول مرفوعاً ولا رافع معه ففيه إضمار اسم رافع لذلك الاسم ” . ومن هذا يفهم أن العطف هو القائم وليس غيره . ويقول الفراء : فأما قول الله تبارك وتعالى {سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ...} فهو رفع لأن قبله ضمير أسمائهم ، سيقولون : هم ثلاثة ، وهم أربعة ، و... ، وقوله {وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً} انتهوا {النساء ١٧١} رفع ، أي : قولوا الله واحدٌ ، ولا تقولوا الآلهة ثلاثة. ويقول الفراء: ...فأبن على ذا ما ورد عليك

من المرفوع، قوله {سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ...} و(خمسةً) و(سبعةً) لا يكون نصباً ، لأنه إخبار عنهم فيه أسماء مضمرة ،كقولك : هم ثلاثة ، وهم خمسة .

وفي حديثه عن باب التعليق، وهو الباب الثالث من أبواب وقوع الجملة مفعولاً به: قال ابن هشام (٧٩):
” واختلف في قوله تعالى {ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَفَلَمَلَمَهُمُ اللَّهُ يَكْفُلُ مَرْيَمَ} آل عمران ٤٤ ، فقيل : التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم ، وقيل : يتعرفون ، وقيل : يقولون ، فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه ، وعلى الثاني في موضع المفعول به المُسْرَح، أي : غير مقيد بالجار، وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة ” .

والحقيقة أن هذه التقديرات قال بها الكوفيون ، فالكسائي يقول (٨٠) : ” قوله تعالى {ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ إِيَّاهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا} مريم ٦٩ : لننزعن واقعة على المعنى كما تقول : لبستُ من الثياب وأكلتُ من الطعام ولم يقع (لننزعن) على (أيهم) فينصبها، ثم ابتداءً (أيهم أشدُّ على الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) ” . وذهب الفراء إلى القول (٨١): ” وقول الله {ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ إِيَّاهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا} مريم ٦٩ : مَنْ نصب أيًّا أوقع عليها النزاع وليس باستفهام ، كأنه قال : ثم لنستخرجن العاتي الذي هو أشدُّ. وفيها وجهان من الرفع ، أحدهما : أن تجعل الفعل مكتفياً بمن في الوقوع عليها، كما تقول: قد قتلنا من كل قوم ، وأصينا من كل طعام ، ثم تستأنف أيًّا فترفعها بالذي بعدها، كما قال عز وجل {يَبْتَغُونَ إِلَيْ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ إِيَّاهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ} الإسراء ٥٧ ، أي : ينظرون أيهم أقرب . ومثله {يُلْقُونَ أَفْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ} آل عمران ٤٤ . وأما الوجه الآخر فإن قوله تعالى {ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ} : لننزعن من الذين تشايعوا على هذا ، ينظرون بالتشايح أيهم أشدُّ وأخبث ، وأيهم أشدُّ على الرحمن عتيا ” . وقد ورد ذلك في شرح المفصل لابن يعيش (٨٢)، وجاء في كتاب ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (٨٣).

وفي أثناء كلام ابن هشام على تعلق الظرف والجار والمجرور :

قال ابن هشام (٨٤) : ” ومثال التعلق بالمحذوف {وَأَلَى تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا} {الأعراف ٧٣} بتقدير : (وأرسلنا) ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكن ذَكَرَ النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك ” . وهذا ما ذهب إليه الفراء بقوله (٨٥) : ” ...ومثله من غير (إذ) قول الله {وَأَلَى تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا} وليس قبله شيء تراه ناصباً لـ(صالح) فَعَلِمَ بِذِكْرِ النبي(ص) والمرسل إليه أَنَّ فِيهِ إِضْمَارٌ (أرسلنا) ” . وفي موضع آخر قال الفراء : وقوله {وَأَلَى تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا} منصوب بضمير (أرسلنا) ، ولو رفع إذ فقد الفعل كان صواباً ، كما قال {فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ} هود ٧١ ، وقال أيضاً {فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَمْرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا} {فاطر ٢٧} . وذكر الفراء ذلك في موضع آخر بقوله : ((وقوله {وَأَلَى تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا} نصبت صالحاً وهوداً وما كان على هذا اللفظ بإضمار (أرسلنا) . وفي موضع آخر ذكر الفراء : وقوله تعالى {وَأَلَى تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا} كُنْصَبَ بِإِضْمَارٍ (أرسلنا) .

وقال ابن هشام (٨٦) : ” وقال بعضهم في قوله تعالى {وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ} {الصفات ٧} : إنّه عطف على معنى {إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ} {الصفات ٦} ، وهو إِنَّا خَلَقْنَا الْكَوَاكِبَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا زِينَةً لِلسَّمَاءِ ، كما قال تعالى {وَلَوْ قَدَّرْنَا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ} {الملك ٥} ، ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله ، أو مفعولاً مطلقاً ، وعليهما فالعامل محذوف ، أي : وحفظاً من كل شيطان زينها بالكواكب ، أو : وحفظناها حفظاً ” . إلا أن الذي ينبغي الإشارة إليه هنا ، هو التذكير بأن هذا القول قال به الفراء (٨٧) : ” وقوله عز وجل {الترْكُوبُهَا وَزِينَةُ} {النحل ٨} ، ننصبها : ونجعلها زينةً على فعل مضمر ، مثل {وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ} أي : جعلناها . ولو لم يكن في الزينة و لا في (وحفظاً) واو لنصبها بالفعل الذي قبلها لا بالإضمار . ومثله (أعطيتك درهما ورغبةً في الأجر) ، المعنى : أعطيتك رغبةً ، فلو ألقيت الواو لم تحتج إلى ضمير لأنه متصل بالفعل الذي قبله ” . على أن هذه الدراسة ، يمكن وصفها بأنها دراسة نقدية عبر الكشف عن مواضع النحو الكوفي التي لم يصرح بها ابن هشام في كتابه المذكور ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين الرسول الكريم وآل بيته الطيبين الطاهرين ، ونرجو من الله أن نكون قد وفقنا إلى تحقيق ما سعى إليه البحث من كشف لتلك المواضع .

الخاتمة والنتائج

بعد أن منَّ الله تعالى علينا ،ونحن ننتهي من هذه القراءة النقدية للكتاب المذكور، قد توصلنا الى الكشف عن مواضع النحو الكوفي التي لم يصرِّح بها ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لذا يمكن القول إنَّ ما توصل إليه الباحث ما يأتي :

١ - تبين من البحث وبوضوح أنَّ ابن هشام أخذ عن نحاة الكوفة ،إلاَّ أنه لم يُصرِّح بالكثير من ذلك بقصدٍ أو دون قصد، على أن مازال الناس حتى أيامنا هذه يرون أن النحوي إذا أخذ عن نحوي آخر بدون إشارة إليه ،ارتكب أمراً لا يُحمد، بل يمكن عدّه مأخذاً عليه ، وفي ضوء ما تقدم كانت هذه الدراسة.

٢ - كشف البحث عمّا يتمتع به ابن هشام من قدرة لمزج كلام نحاة الكوفة الذي لم يُصرِّح به بكلامه مزجاً يصعب فيه التمييز بينهما، إلاَّ بالعودة إلى عرض كتابه مغني اللبيب عرضاً دقيقاً ، ومقارنته بشكل تفصيلي مع الكتب الأخرى.

٣ - في ضوء ما تقدم يمكن القول : إنّه انفرد بقدرته على مزج الأقوال، وهذا جعله متميزاً، بل منفرداً بهذه الخاصية .

٤ - تيقن البحث أن كتاب مغني اللبيب على ما فيه من فوائد جمة ،فهو يخلو من المصادر ،إذا ما تمت مقابله بغيره من المصنفات النحوية .

٥ - كشف البحث أن مواضع التصريح باسم من ينقل عنه ابن هشام قليلة ،في ضوء ما تم كشفه من المواضع التي لم يُصرِّح بها، وهو بذلك يختلف عن غيره من النحويين الذين يُكثرون في ذلك .

٦ - عنى البحث بعرض آراء الكوفيين التي لم يصرح بها ابن هشام ،عبر الوقوف المتأنى على مصادر النحو الكوفي التي نُقلت عنها ،وفي هذا توثيق لآراء الكوفيين .

وختاماً أن هذه القراءة النقدية ما هي إلاَّ محاولة لوضع كل لبنة من الصرح في موضعها الذي ينبغي أن تكون فيه ، لئلا يكون اللبس في الأمر .

الملخص

مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) قراءة نقدية

إنّ هذه الدراسة تسعى لكشف ما نقله ابن هشام في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعراب من النحو الكوفي دون تصريح، أو دون أية إشارة منه إلى ذلك. وإذا ما عدّ هذا الكتاب في قائمة كتب أعراب القرآن، وهو ما سعى إليه مؤلفه، فلا بد من الاستفادة من كتب الأعراب الأخرى، منها: معاني القرآن للكسائي (ت ١٨٩هـ)، ومعاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ)، ومعاني القرآن لثعلب (ت ٢٩١هـ)، وغيرها من هذه الكتب. أي أنّها دراسة سعت بجديّة إلى كشف مواضع النحو الكوفي التي لم يُصرّح بها ابن هشام في كتابه المغني. وفي الوقت نفسه هي دراسة بينت إمكانية ابن هشام على مزج كلام نحاة الكوفة بكلامه إلى الحد الذي يصعب فيه التمييز بينهما، إلاّ بجهد شاق. فضلاً عن أنّها دراسة جادة لتوثيق آراء الكوفيين التي تُمثّل جزءاً من تراثنا الفكري، والتي أغنت الدرس النحوي، كي توضع كل لبنة في موقعها من الصرح، لئلا يلتبس الأمر، وتختلط الأوراق، وتضيع الحقائق. بدأت الدراسة بمقدمة فيها بيان الأسباب والمسوغات التي دعت إليها، وتضمنت دراسة للنحو الكوفي من حيث النشأة والأعلام والميزات، ثم تعريف بكتاب مغني اللبيب وبيان لمنهجيته التي اتبعتها المؤلف فيه، وتعريف بمؤلفه ابن هشام الأنصاري، وعرض بعض ما قيل بحق المؤلف، ثم الدخول إلى متن الموضوع المتمثل بتحديد مواضع النحو الكوفي التي لم يُصرّح بها خاصة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الدكتور

محمد ياسين الشكري

جامعة الكوفة- كلية التربية للبنات